تحديات وفرص تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مصر

أ. د. هاني جرجس عياد

خبير علم الاجتماع

يُستخدم مصطلح تمكين المرأة، في الغالب، للإشارة إلى تحسين أحوال المرأة، خاصة السياسية والاقتصادية، وضمان مشاركتها بصورة فعَّالة في شؤون مجتمعها؛ إلا أنه يمكن استخدامه بالمعنى العام للإشارة إلى تمكين أية جماعة محرومة في المجتمع.

ويُعد تمكين المرأة هدفًا رئيسًا ومهمًّا لتفعيل دور المرأة التنموي، كونها شريكًا فاعلًا في التنمية بكل صورها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والبيئية؛ لذا فإن تعزيز وضع المرأة ومكانتها وتمكينها في المجتمع، يُعد دليلًا على الاهتمام بحقوق الإنسان، ومنع التمييز بين الجنسين، وتعزيز المساواة، فضلًا عن الإيمان بالمقومات التي تمتلكها المرأة، وهو أحد أهداف الجمهورية الجديدة التي نعيش بداياتها.

إن المرأة المصرية حظيت بمكتسبات مميزة وغير مسبوقة بالتزامن مع الجمهورية الجديدة، وذلك من خلال الاستراتيجيات التي أطلقتها الدولة المصرية، بالإضافة إلى المبادرات والبرامج الاجتماعية الداعمة للمرأة، وهو ما أدى إلى تعزيز قدرات المرأة وتمكينها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن إدماجها كعنصر رئيس في خطط التنمية المستدامة، والعمل على الحفاظ على تلك المكتسبات عبر وضع أطر تشريعية ومؤسسية تحفظ حقوق المرأة، وكذلك دعم ارتقائها في المجالات المختلفة، بالإضافة إلى تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المختلفة عبر تعزيز تطبيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وهو ما يدل على مدى إيمان الدولة المصرية بأهمية دور المرأة وقدرتها على تحقيق العديد من الإنجازات، فضلًا عن دورها في الحفاظ على النسيج المجتمعي وترابطه.

وفي هذا الصدد، قاد الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي"، مسيرة فخر وعزة للمرأة المصرية بدأت عام ٢٠١٧، عام المرأة المصرية؛ حيث أطلق سيادته استراتيجية ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى تمكين المرأة اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا. فمنذ أن تولى الرئيس "عبد الفتاح السيسي" رئاسة مصر أصبح للمرأة دورٌ مميزٌ

ومكانة عظيمة، فهو أول رئيس يخصص عامًا للمرأة، ولم نشهد في أي عهد من قبل ثلاث عشرة وزيرة مصرية ما بين راحلة وجديدة، ومنح الرئيس السيسي، الفرصة للمرأة لكي تساهم في عملية التطوير والتحديث التي تقوم بها الدولة المصرية، في جميع القطاعات، وأعاد إليها حقوقها التي سلبت على مدار عقود ماضية، وهي الفرصة التي لم تتخلَّ عنها المرأة، فقد تمسكت بها وأثبتت نجاحها في كل المسؤوليات التي تولتها.

وفيما يلي نرصد بالأرقام بعضًا من أهم الإنجازات التي حققتها الدولة في تحقيق التمكين والحماية للمرأة المصرية، متطلعين لتحقيق المزيد في المستقبل المنظور، علمًا بأن تمكين المرأة يكون ضمن عدة مجالات، ومنها ما يأتي:

١- التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية

جدول (١) مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين السياسي والقيادة

مؤشرات قياس الأثر	السنة	القيمة المرصودة
نسبة الإناث من إجمالي المشاركين في الانتخابات	٢٠١٤	٤٤٪
نسبة تمثيل المرأة في البرلمان	٢٠٢٠	٩,١٤٪
نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية	٢٠١٤	٢٥٪
نسبة الإناث في الهيئات القضائية	٢٠١٥	٥,٠٪
نسبة الإناث في المناصب العامة	٢٠١٧	٣,٤٪
نسبة الإناث في وظائف الإدارة العليا	٢٠٢٢	٤,٢٠٪

المصدر: مرصد المرأة المصرية - مؤشرات محاور استراتيجية المرأة ٢٠٣٠- التمكين السياسي والقيادة، متاح على:

https://www.enow.gov.eg/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%85%d9%83%d9%8a%d9%86%20%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d9%8a%20%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%82%d9%8a%d8%a7%d8%af%d8%a9

وبالرغم من التغيرات التي شهدها المجتمع المصري خلال السنوات الماضية على المستويين الثقافي والاجتماعي، فإن مسألة تمكين المرأة سياسيًّا ومساواتها بالرجل في تقليد المناصب القيادية داخل السلطة التنفيذية والقضائية لم تحقق الهدف المنشود؛ حيث تشير خبرات المرأة المصرية في مجال المشاركة السياسية إلى أنها تواجه العديد من القيود التي ترجع في جوهرها إلى طبيعة الثقافة المجتمعية التي توارثتها الأجيال، والتي تتحدد عبر عدد من العوامل أبرزها: الخطاب الديني والثقافة الذكورية (الأبوية) السائدة في المجتمع المصري بصفة عامة، ممّا أثَّر على تصورات المصريين والمصريات بشأن وجود وحرية حركة المرأة في المجال العام.

إن الدولة تواجه تحديًا كبيرًا لتحقيق هذه الأهداف، فثمة فجوة كبيرة فيما يتعلَّق بشغل المناصب في مواقع اتخاذ القرار لصالح الرجال على حساب النساء؛ حيث يتطلب القضاء على تلك الفجوة والمساواة بين الجنسين مراجعة لجملة من القوانين، وإقرار مجموعة من السياسات العامة القائمة على النوع الاجتماعي، تضُم عددًا من الإجراءات المحددة بهدف ضمان تكافؤ الفرص داخل جميع المؤسسات بالدولة، فضلًا عن تدخلات جادة من أجل تغيير الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع التي تضع النساء في أطر تقليدية، وتؤدي إلى التمييز في شغل المناصب القيادية بما يحول دون وصولهن إلى مواقع اتخاذ القرار.

وبطبيعة الحال، فالحديث عن تعزيز فرص وصول المرأة إلى دوائر صنع القرار، لا يهدُف فقط إلى التمثيل الكمي، وإنما يهدُف إلى ضمان دمج المرأة وقضاياها في جميع جهود التنمية والسياسات العامة بما يُحدِث نقلةً نوعية في هذا الشأن. والحقيقة أن المتابع للجدل الدائر حول أهداف التنمية المستدامة - ما بعد ٢٠١٥- سوف يكتشف السعي الحثيث لدمج قضايا المرأة في غالبية هذه الأهداف؛ حيث تتقاطع مع جميع القضايا التنموية.

٢- التمكين الاقتصادي

جدول (٢) مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين الاقتصادي

مؤشرات قياس الأثر	السنة	القيمة المرصودة
نسبة تمثيل النساء في وظائف إدارية	٢٠٢٣	٣٧,١٢٪
نسبة تمثيل النساء في وظائف مهنية	٢٠٢٣	٥٧,٣٥٪
الدخل المكتسب المقدر للإناث (فجوة الدخل بين الذكور والإناث)	٢٠٢٣	٧,١٩٪
نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة	٢٠١٩	٦٤,٥٪
نسبة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة	٢٠١٩	١,٤٩٪
نسبة الشمول المالي للإناث	٢٠٢١	٦,٥٧٪
نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر	٢٠١٥	٢٦,٣٪
نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل	٢٠٢٢	١٧٪
(معدل البطالة بين الإناث) بالنوع	٢٠٢١	١٦٪

المصدر: مرصد المرأة المصرية - مؤشرات محاور استراتيجية المرأة ٢٠٣٠- التمكين الاقتصادي، متاح على:

https://www.enow.gov.eg/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%85%d9%83%d9%8a%d9%86%20%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a

يكشف تقييم الواقع المصري لتنمية ريادة الأعمال النسائية أن النساء لا يزلن يشكلن موارد غير مستغلة في قطاع الأعمال على أكمل وجه. فعلى الرغم من هيمنة النساء على قطاع المشروعات متناهية الصغر غير المنظم، فإن عددًا محدودًا منها الذي تتحقق له فرص نمو كافية للتحول إلى مشروعات منظمة. الأمر الذي يقتضي خلق المزيد من الوعي لدى الأطراف المعنية الرئيسة بأهمية رائدات الأعمال للاقتصاد المصري والمساواة بين الجنسين في السياسات ودعم البرنامج.

وفيما يتعلق بنقاط القوة النسبية للشروط المرجعية الستة لتنمية ريادة الأعمال النسائية، تم تقييم مصر كأكثر قوة فيما يتعلق بالنظام القانوني المراعي لاعتبارات المساواة بين الجنسين، وخدمات دعم تطوير الأعمال المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين (حيث سجلا ٣ نقاط من أصل ٥ نقاط). ومع ذلك، وبالرغم من تلك الإنجازات، فإن هناك عددًا من التحديات التي يتعين التصدي لها لتحسين بيئة تنمية ريادة الأعمال النسائية، لا سيما في الجوانب المتعلقة بالقيادة الفعالة في مجال سياسات تنمية ريادة الأعمال النسائية، والوصول إلى التمويل، والوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا، ومشاركة رائدات الأعمال في حوار السياسات.

ولا يمكن للجهود الرامية لتعزيز مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي أن تؤتي ثمارها دون إزالة التمييز النوعي بين الرجل والمرأة، والذي يمثل إحدى المشكلات الهيكلية في سوق العمل المصرية؛ حيث يأتي التمييز سواءً في تقسيم الوظائف بشكل أو بآخر، أو حتى في مستويات الأجور، الأمر الذي يقلل من الحافز أمام المرأة للمشاركة، خاصة إذا أضفنا أن المرأة تحتاج أحيانًا إلى معدلات أجور مرتفعة تحفزها للخروج للعمل وترك أولادها أو إرسالهم لدور حضانة ذات تكلفة مرتفعة. ويفترض إطار المساواة بين الجنسين على أرض الواقع الذي وضعه "أرونا راو" و"ديفيد كيلر" في عام ٢٠٠١ أنه إذا لم يتم إجراء استثمارات لمعالجة أنماط التحيز القائمة على أساس نوع الجنس والهياكل الراسخة للأنظمة والمؤسسات المكلفة بتحويل سياسة المساواة بين الجنسين إلى واقع عملي يعود بالنفع على النساء والفتيات، فإن هذه الأعراف الاجتماعية غير الرسمية المترسخة بشدة ستؤدي إلى إفساد أفضل السياسات والخطط الرامية إلى تعزيز العدالة بين الجنسين.

٣- التمكين الاجتماعي

جدول (٣) مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين الاجتماعي

مؤشرات قياس الأثر	السنة	القيمة المرصودة
نسبة الأمية بين الإناث ١٠+	٢٠٢١	٧,١٩٪
نسبة الأمية بين الإناث (٢٠- ٢٩) سنة	٢٠٢١	٩,٤٪
نسبة المتزوجات اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة	٢٠٢١	٤,٦٦٪
معدل الإنجاب الكلي) طفل لكل سيدة(	٢٠٢١	٨٥,٢طفل
نسبة السيدات اللاتي حصلن على رعاية حمل منتظمة	٢٠٢١	٩,٨٩٪
نسبة الولادة القيصرية	٢٠٢١	٢,٧٢٪
نسبة وفيات الأمهات (لكل ١٠٠ ألف مولود حي)	٢٠٢١	٤٩ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود
العمر المتوقَّع عند الميلاد	٢٠٢١	٢,٧٢سنة
متوسط عدد السنوات التي تعيشها الأنثى بصحة جيدة	٢٠٢١	٦٣,٧ سنة
نسبة الإناث المعينات بالقطاع الحكومي من ذوات الإعاقة	٢٠١٥	١ ,٪
عدد دور المسنين	٢٠٢١	١٦٧
نسبة الإناث بين الحاصلين على تعليم متوسط أو فوق المتوسط بين السكان في الفئة العمرية (١٠ سنوات فأكثر)	٢٠١٧	٢٩,٥٪
نسبة الإناث بين الحاصلين على شهادات جامعية أو أعلى من بين السكان في الفئة العمرية (١٠ سنوات فأكثر)	٢٠١٨	٧,٥٦٪

المصدر: مرصد المرأة المصرية - مؤشرات محاور استراتيجية المرأة ٢٠٣٠- التمكين الاجتماعي، متاح على:

https://www.enow.gov.eg/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%85%d9%83%d9%8a%d9%86%20%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%b9%d9%8a

يمثل التمكين الاجتماعي خطوةً مهمةً ورئيسةً تجاه تمكين المرأة على جميع الأصعدة؛ حيث إن جهود التمكين القانونية والسياسية ستُصبح غير ذات جدوى، في حال تهميش المرأة على المستوى الاجتماعي، ومنعها من المشاركة بفعالية في الحقوق والواجبات، أو اعتبار خروجها عن أي مسار اجتماعي عصيانًا يستوجب العقاب، والمقصود هنا العقاب من قِبل مجتمع سلطوي بأكمله، سواء على مستوى الذكور في المجتمع أو على مستوى العائلة بمن فيها من الإناث في بعض الأحيان ممّن يؤيدون فكرة العقاب للخروج عن الأعراف، وهو ما يجعل المجتمع خصمًا وحكمًا في آن واحد. ومن هذا المنطلق يُصبح التمكين الاجتماعي أشبه بعملية تمهيد الأرض الزراعية وتعزيز خصوبتها؛ لغرس محاور تمكينية جديدة يُمكن للمرأة من خلالها إثبات وجودها الإنساني وكونها عنصرًا فاعلًا في بناء المجتمع؛ حيث تُعد المرأة والرجل صِنْوَين بينهما تكافؤ ومتماثلين فيما يخُص الحقوق والواجبات، ولا يمكن أن يتفوق أحدهما دون دعم الآخر أو وجوده.

ويعد التعليم محركًا رئيسًا للتمكين، وتشير مؤشرات التعليم إلى أن المرأة المصرية حققت إنجازات ملموسة في سد فجوة المساواة بين الجنسين فيما يخص الالتحاق المدرسي على كل المراحل التعليمية، إلا أن معدلات الأمية بين الإناث ما زالت مرتفعة وتفوق النسبة السائدة بين الذكور، وتتسع الفجوة في المستويات الاقتصادية المنخفضة، وقد يرجع ذلك إلى الموروث الثقافي الذي يرى عدم ضرورة تعليم الإناث والخوف عليهن من السفر خارج مجتمع القرية التي يعشن فيها وأن المرأة مصيرها للزواج ولا جدوى للتعليم. ويتمثل أحد متطلبات تحقيق أهداف التنمية في مصر للسنوات العشر القادمة في مشاركة جميع الهيئات والمؤسسات لمواجهة المستويات التعليمية المتدنية لدى الإناث، وبالتالي سوف يكون هناك حاجة ملحة للعمل الجماعي للتصدي للمشكلة.

٤- الحماية

يُعد العنف ضد المرأة أحد انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر انتشارًا واستمرارًا وتدميرًا في عالمنا اليوم. ولكن لا يزال معظمه غير مبلغ عنه بسبب انعدام العقاب والصمت والإحساس بالفضيحة ووصمة العار المحيطة به. وتجدر الإشارة إلى أن للعنف عواقبَ بدنية وجنسية ونفسية عديدة، منها ما يصيب الضحية على الفور ومنها ما يدوم أثره على الأمد الطويل. ويقوض العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (GBV) رفاه النساء بوجه عام، ويقف حائلًا دون مشاركتهن الكاملة والفعالة في المجتمع. ولا تقتصر الآثار السلبية التي يخلفها ذلك العنف على ضحاياه من النساء، وإنما تمتد للأسرة والمجتمع، وكذلك الدولة ككل، بما في ذلك التكلفة

المادية الباهظة، بدءًا من الإنفاق على الرعاية الصحية ومرورًا بالنفقات القانونية وانتهاءً بخسائر الإنتاجية.

إن الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة تمكين المرأة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، من قبيل توفير التمويل المتناهي الصغر جنبًا إلى جنب مع التدريب على المساواة بين الجنسين والمبادرات المجتمعية التي تعالج أوجه عدم المساواة بينهما وإتقان مهارات التواصل، هي استراتيجيات فعالة إلى حد ما في مجال تقليل معدلات العنف الممارس ضد المرأة. بالإضافة إلى ضرورة تقوية التشريعات والقوانين الخاصة بحماية المرأة والقضاء على العنف ضد المرأة بجميع أشكاله وتغليظ العقوبات الخاصة بذلك، وتحديد موارد خاصة في الموازنة العامة من أجل هذا الغرض. والأكثر أهمية من كل ذلك، هو تنظيم حملات توعية من أجل ترسيخ ثقافة مجتمعية رافضة للعنف ضد المرأة بكل أشكاله، ومشجعة للنساء بشكل خاص على عدم السكوت على مرتكبي العنف أو القبول بإفلات مرتكبيه من العقاب.

في الواقع، يمكن القول إن المرأة المصرية قد استطاعت الحصول على الكثير من الحقوق، سواء على الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، كما أنها حقَّقت مكاسب سياسية عديدة ردت لها اعتبارها. وحققت مصر بلا شك إنجازات مهمة على أرض الواقع من أجل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين إيمانًا بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به في المجالات كافة، إلا أنه ما زالت ثمة فجوة كبيرة بشأن نسب التمثيل في دوائر صنع القرار لصالح الرجال، سواء في السلطات الثلاث: (التنفيذية – القضائية – التشريعية)، ويرجع ذلك للثقافة الذكورية السائدة في المجتمع التي أدت إلى تعرض النساء للتمييز والعنف بمختلف أشكاله في المجالين العام والخاص، وحصر النساء في أدوار نمطية وتقليدية واستبعادهن من المجال العام وجعل دورهن الرئيس داخل الأسرة.

إن المرأة مرآة المجتمع، فهي التي تعكس مدى تقدمه وتطوره ورقيه، وبقدر مراعاة المجتمع لحقوقها ومساندتها والاهتمام بتعليمها يكون ارتقاؤه بأجياله. فحقوق المرأة ليست مجرد قضية إنسانية، بل قضية وطنية ترتبط بمختلف المجالات الفكرية والسياسية والاقتصادية. وعلى ذلك، يمكن توضيح العديد من مبادئ تمكين المرأة، مثل: القضاء على التمييز ضد المرأة بجميع أشكاله في كل مكان، والقضاء على العنف ضد المرأة بجميع أشكاله في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال، والقضاء على جميع الظواهر الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)، والاعتراف بالعمل المنزلي وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وتقديرها عبر توفير الخدمات العامة والبنية التحتية، بالإضافة إلى وضع سياسات للحماية الاجتماعية، وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة، حسبما يكون ذلك مناسبًا على الصعيد الوطني، وضمان مشاركة المرأة بشكل كامل وفعَّال وضمان تكافؤ الفرص مع الرجل في القيادة في مستويات صنع القرار على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والعامة، وتعزيز استخدام التكنولوجيا من أجل تعزيز تمكين المرأة ، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إضافة إلى اعتماد سياسات صحيحة وتشريعات قابلة للتنفيذ، فضلًا عن تعزيز السياسات والتشريعات القائمة بالفعل في هذا الشأن؛ لتحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع المستويات، وضمان حصولهن جميعًا على خدمات الصحة الإنجابية، وفقًا لما هو متفق عليه في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومنهاج عمل بيكين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما، والقيام بإصلاحات تخوِّل للمرأة حقوقًا متساوية مع الرجل في الحصول على الموارد الاقتصادية، ويشمل ذلك حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات والنفاذ إلى الخدمات المالية والموارد الطبيعية، والحصول على حقها في الميراث وفقًا للقوانين الوطنية، وضمان حصول الفتيات على تعليم أساسي بجودة عالية، والقضاء على الفجوات بين الإناث والذكور في كل مراحل التعليم ودعم حصول المرأة على التعليم الفني والتدريب.

وختامًا، للتغلب على القيود المفروضة على مشاركة المرأة المصرية وخصوصًا في المجال العام بموجب بعض الأبعاد الثقافية، فلا مناص من العمل مع قطاعات أوسع من النساء في الريف وفي بعض المجتمعات المهمشة، والتعامل بقوة وجسارة مع مشكلات الفقر والعنف والتمييز والممارسات الثقافية الجائرة، وتطوير آليات عمل مبدعة، وتشجيع المبادرات المحلية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والإبداعات الثقافية للمرأة. فهناك حاجة ملحة إلى التغيير من أسفل، والعمل على المستويين الثقافي والاجتماعي النابعين من القاعدة، ما يمثل القوة الحقيقية الدافعة إلى التغيير المنشود.